التطورات الاقتصادية والعمرانية والخدمية في مدينة النجف خلال السنوات 1932 - 1939

أ. م. د ستار نوري العبودي
جامعة بابل

م. م حيدر سعد جواد الصفار
جامعة الكوفة

مقدمة البحث:

غالبا ما تناولت الأبحاث والدراسات التاريخية، الجوانب السياسية من تاريخ الشعوب والبلدان او المدن، اما الجوانب الاقتصادية او الاجتماعية، او الثقافية، فانها لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من لدن الباحثين بكل أسف، ولعل ذلك كان من الحوافز التي دفعتنا للتناول مثل هذا الموضوع بالبحث والدراسة. كما جرى اختيار مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ العراق الافتصادي والحضاري بشكل عام ومنها مدينة النجف، اذا حفلت مرحلة الدراسة بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة في العراق، كوفاة الملك المؤسس للدولة العراقية، فيصل الأول في أيلول 1933، وتولي الملك الشاب غازي عرش العراق، كما شهدت تلك المرحلة سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1926ـــ 1933).. اما سبب اختيار مدينة النجف، كونها إحدى المدن العراقية والعربية التي تقع على مفترق طريق صحراوي (من مدن الحافات)، وما لذلك من أهمية في دورها الاقتصاري، فضلا عن دورها في السياحة الدينية. تناول البحث ثلاثة محاور في الموضوع، تناول الأول التطورات الاقتصادي وتناول الثاني التطورات العمرانية، بينما تناول المحور الثالث والأخير التطورات الخدمية، وفي تناول أي من التطورات، لم يغفل البحث تناول بعض المشكلات الرئيسية التي رافقت تلك التطورات.

اعتمد البحث جملة من المصادر المهمة كالوثائق المحلية الخاصة بمدينة النجف، والصحف والمجلات المحلية او العراقية التي رافقت تلك الأحداث التاريخية، فضلا عن بقية المصادر الأخرى كالمخطوطات والمقابلات والكتب والرسائل العلمية.

أولا: التطورات الاقتصادية: يتأثر النظام الاجتماعي لأي مدينة من المدن ومنها مدينة النجف بالواقع الاقتصادي الذي يُعد أحد المفاصل الحيوية المهمة باعتباره شريان الحياة الرئيسة. ويُعد النشاط التجاري المنفذ الأقتصادي الأول لسكان مدينة النجف لأنه النشاط الأبرز فيها، بحكم وضعها الديني المتميز الذي ساعد على إستقبال اعداداً كبيرة من الزائرين من مدن العراق الأخرى او مدن العالم الإسلامي المختلفة. فضلاً عن موقعها على حافة الصحراء الغربية والذي جعلها موؤلاً لذلك النشاط، ومحطة لسكان المدن المجاورة والجزيرة العربية لأبتياع ما يحتاجونه من المؤن، مقابل ما يحملونه من المواد الغذائية، وبيعهم أصناف الحيوانات في المدينة، وقد أسهم ذلك بصورة مباشرة على ولادة الأسواق الرئيسة [1]. وقد وصفهم الرحالة العربي ابن بطوطة " بأنهم تجار مسافرون في الأمصار وهم أهل شجاعة وكرم" [2]. فأصبحت النجف مدينة التجارة والمال لسكان الجزيرة العربية من بدو وحضر بعد أن إعتادوا إبتياع ما يحتاجونه من ملابس وحبوب ولوازم أخرى وأثاث من أسواقها منذ عهد بعيد. كما إعتاد النجفيون تسليفهم بما إحتاجوه من مال وحبوب دون طلبهم لقاء ذلك أي وثيقة او أي مرتهن، لعلمهم إن سكان البادية أمناء على ذممهم، يسددون ما يترتب عليهم دفعه ولو بعد إنقراض الجيل الذي إقترض المال، إذ كثيرا ما يأتي الأبناء بالدين لسد ما بذمة أبائهم من أثمان المسابلة[3]. وشهدت النجف نشاطاً تجارياً متميزاً خلال السنوات بين 1932- 1939 مع شتى الأقطار المجاورة بواسطة طرقها البرية، فضلاً عن الطريق النهري الوحيد (نهر الفرات) الذي يبعد عنها مسافة (7) كيلومتر شرقاً. وبناءاً على ذلك فقد نظمت. أسواقها كل حسب اختصاصه وبحسب المواد التي تتعاطى بيعها وشرائها. فأخذ التبادل التجاري بالتوسع وبشكل منقطع النظير مع سكان بادية العراق والجزيرة العربية وسوريا والأردن، بواسطة سوق المدينة الرئيسي(السوق الكبير) بنوعيه الجملة والمفرد فضلاً عن الخانات التي انشأها التجار النجفيين عند بداية السوق الكبير من جهته الشمالية والشرقية، وإستخدمت لخزن الكميات الكبيرة من المواد الغذائية، لتكون قريبة على

---

[1](1) هلال كاظم الشبلي، مجلة الغري ودورها (الثقافي- السياسي) في العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، رسالة ماجستير(غير منشورة) قدمت الى قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، 2005، ص 11.

[2](2) ابي عبد الله محمد بن بطوطه، رحلة بن بطوطة، الجزء الاول، بيروت، 1987، ص 113.

[3](3) الغري، (مجلة تصدر في مدينة النجف)، العدد (19)، السنة (1)، في (9ك2 1940)، ص 367.

التجار الأجانب وأصحاب حوانيت تجارة المفرد من النجفيين والمدن المجاورة عند شرائهم البضائع منها ونقلها الى حوانيتهم ومن ثم بيعها على المستهلكين. وتفرعت من السوق الكبير من جهته الشمالية أسواق صغيرة كسوق(الصفارين) وسوق (الحدادين) وسوق (القصابين) وسوق (الصاغة) الذي اشتمل على حوانيت بيع الحلي المصنوعة من الذهب والفضة، فضلاً عن محلات بيع (الجواهر والياقوت والعقيق ودر النجف)، وهنالك سوق خاص لبيع (العطور والسبح) بأنواعها(الكهرب والسندلوس واليمن وغيرها)، وفي داخل السوق الكبير من جهة الشرقية منه تجمع الخياطون وأصحاب صناعة الأحذية وبعض المعامل الصغيرة في خان كبير عد خصيصاً لذلك[4].

واحتوت المدينة على سوقاً خاصاً لبيع وشراء (الأغنام والإبل والأبقار والحمير والبغال والخيل)، سمي سوق (الوقفة)[5]، وموقعه امام مدخل السوق الكبير من جهته الشمالية والشرقية، وكانت عملية البيع والشراء تتم عن طريق(الدلال) الذي كان يتولى المزايدة على الأسعار حتى تتم الصفقة ومن ثم الحصول على أجرته[6].إشتركت مجموعة عوامل ساهمت على نمو النشاط التجاري وتزايده كان من أهمها الدعوى التي أطلقها مجموعة من المثقفين والمتحررين ومنهم عبد المحسن شلاش وعبد الكريم الجزائري ومحمد علي بحر العلوم وآخرون[7]. النجفيين نحو اباحة أعمال الصيرفة مع المصارف الحكومية وغيرها، على الرغم من أرباحها البسيطة إلا إنها من المتطلبات العصرية وأعتبروها الوسيلة الناجحة لزيادة رؤوس أموال أصحابها وإرتقاء تجارتهم النوعية [8]. ونتيجة لذلك، نشطت تجارة الصيرفه في تلك المرحلة، وتم فتح مجموعة حوانييت عند مدخل السوق الكبير من جهته الشمالية لتسهيل عملية شراء العملة ومقايضتها مع التجار والزوار الأجانب[9]. وفي تلك المرحلة أدرك النجفيون إن للتجارة مستلزمات لابد من توفيرها داخل المدينة، ولأجل ذلك فقد أعدوا المنازل والفنادق للتجار والزائرين في ان واحد[10]. ومن الناحية الصناعية تميزت مدينة النجف في تلك المرحلة عن حاضراتها من بقية المدن العراقية الأخرى. لأحتوائها على مجموعة من الصناعات الشعبية التي ساهمت على سد حاجة المجتمع النجفي والمدن المحيطة به. كان من أهمها حياكة (الغزل والعباءات) و(العقل) وبيوت الشعر(خيام البدو) و(الفرو) و(الدباغة) و(الصفارة) و(الربابة) و(الحدادة) و(الصياقلة)[11] و(الصياغة) و(أبدان السيارات) و(البلاط)، فضلاً عن الصناعات الأخرى التي شملت مجالات الحياة المتعددة [12].

ان من مستلزمات التطور الأقتصادي لأي حضارة في العالم، تكمن في إنتعاش صناعتها اليدوية والميكانيكية وغيرها[13]. ونالت الصناعة النجفية اهتماماًمتميزاًمن قبل المرجع الديني (محمد حسين ال كاشف الغطاء)[14]. الذي أكد على تطوير الصناعة المحلية ونبذ السلع المستوردة، حتى اذا تطلب الأمر الأستعانة بخوص النخيل لنسيج الملابس بديلاً عن الملابس الأجنبية، معللاً ذلك بان الأمة التي تعتمد على غيرها في كل شاردة وواردة يذهب عزها وتفقد استقلالها وهيبتها فثمنها(تجارتها وزراعتها وصناعتها) [15].

---

[4](4) كاظم محمد علي شكر، الحقيبة النجفية، مخطوطة محفوظة في مؤسسة آل كاشف الغطاء, بالرقم (1881), 1997. ورقة (2-6).

[5](5) من الوقوف اثناء ممارستهم البيع والشراء.

[6](6) كاظم محمد علي شكر، المصدر السابق، ورقة (14).

[7](7) ينظر:عدي حاتم عبد الزهرة, حركة التيار الاصلاحي النجفي 1908- 1932, رسالة ماجستير(غير منشور غير منشورة) قُدمت الى كلية الآداب, جامعة الكوفة, 2002، ص ص 47- 53.

[8](8) محمد علي كمال الدين، ذكرى السيد عيسى الى كمال الدين، بغداد،1957، ص 10.

[9](9) طالب علي الشرفي، باحث نجفي, مقابلة خاصة, النجف, في 17 تشرين الثاني 2006.

[10](10) كاظم محمد علي شكر، الحقيبة النجفية، المصدر السابق، ورقة (13).

[11](11) الصياقلة، وهي صناعة الخناجر والسيوف والسكاكين والبوش الخاصة بالأطلاقات النارية.

[12] (12) للمزيد من التفاصيل ينظر: ليدي درور، في بلاد الرافدين صور وخواطر، تعريب فؤاد جميل، ط1، بغداد1961. ص ص 71- 73. كذلك؛ كامل سلمان الجبوري، موسوعة تاريخ الكوفة الحديث من عام1860- 1973، ج1، ط1، النجف، 1974م، ص 143.؛ كاظم محمد علي شكر، الصناعات والمهن الشعبية في النجف الاشرف، (مخطوطة)، محفوظة في مؤسسة كاشف الغطاء، رقم(731)، 1993، ورقة (2- 38).؛ كاظم محمد علي شكر، الحقيبة النجفية، ورقة (6- 11).؛ موسى جعفر العطية، المصدر السابق، ص ص 94- 95.

[13](13) كاظم محمد علي شكر، الحقيبة النجفية، المصدر السابق، ورقة (2).

[14](14) هو الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي، ولد في مدينة النجف سنة 1876، في أسرة عرفت بالتقوى وصل نهاية العشرينات الى أعلى مرتبه دينية وهي مرتبة المرجع الديني الكبير سنة1927. توفي يوم الاثنين19 تموز 1954 بسبب التهاب المثانة. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر نزار عطية، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، الطبعةالاولى، النجف، 2007.

[15](15) محمد حسين كاشف الغطاء، في السياسة والحكمة، جمع وتعليق عبد الحليم كاشف الغطاء، بيروت، 1988، ص 42.

ومن الناحية الزراعية ظلت مدينة النجف في تلك المرحلة متأخرة بعض الشيء عن المدن العراقية الأخرى بسبب طبيعة أرضها الصحراوية وعدم توفر مصادر المياه فيها، إذ كانت معتمدة في غذائها على ما يحيطها من المناطق الزراعية القريبة منها، والمتمثلة بأراضي منخفض النجف(بحيرة النجف) وبعد توفر المياه لها أصبحت أرضها صالحة للزراعة فغرست فيها بعض أشجار النخيل وصنوف الفاكهة مثل الرمان والتوت[16]، اذ قامت الحكومة العراقية في سنة 1932بحفر جدول الأمير(غازي)، وأصبح ذلك المشروع مصدراً للشرب وسقي المزارع (أراضي البحر)، التي قام أصحابها بزراعة أنواع جديدة من المزروعات مثل(الحنطة والشعير والرز) والخضراوات الأخرى، إلا إنها لم تكن كافية لسد احتياجات المجتمع النجفي آنذاك[17].

وبعيداً عن الجوانب التجارية والصناعية والزراعية، هنالك موارد اقتصادية أخرى كان لها الأثر البارز على تطور الواقع الاقتصادي للمدينة ونموه، من أهمها واردات(الحوزة العلمية)، من تبرعات وحقوق شرعية مثل(الخمس والزكاة)، فضلاً عن غيرها من الحقوق الأخرى، إذ كانت تلك الأموال لا يقتصر إستحصالها من مسلمي العراق فحسب، بل شملت حتى مسلمي البلدان الإسلامية الأخرى كـ (لبنان ومصر ودول الخليج والهند وأفغانستان وفارس وغيرها من الدول). وقد بلغت تلك الواردات في عهد المرجع الديني (ابي الحسن الاصفهاني)[18]، ماقيمته (600) ألف دينار حتى وصفها البعض إنها زادت على واردات بعض الدول[19]. ومن الواردات المالية الأخرى (خيرية أودة) والتي قدرت بـ (مائة وواحد وعشرين الف روبية سنوياً)[20]. فضلاً عن ذلك فقد كان لهجرات الأسر من مختلف البلدان الإسلامية الى مدينة النجف أثرها الملموس، حيث ساهمت بثرواتها التي حصلت عليها من بلدانها[21]، على تنشيط واقع المدينة الاقتصادي وزيادة رأس مالها. وفضلا عن ذلك كله، فقد كان لترابية أرض النجف (مقبرتها)، دور متميز في زيادة تلك الواردات بشكل مستمر خصوصاً إن أسر الموتى تعاود الزيارات الدورية الى رفات أمواتها بين مدة وأخرى سنوياً[22].

وعلى الرغم من ذلك النشاط الأقتصادي المتميز لمدينة النجف، إلا إنها تعرضت لمجموعة مشكلات إقتصادية تركت أثرها السلبي على الواقع الاقتصادي للمدينة، ومنها على سبيل المثال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية بين سنتي 1929- 1933[23]، والتي كانت من أكثر السنوات خطورة على مختلف فئات المجتمع،[24]. وكان من خلال قرار الدولة العراقية المتمثل بإصدارها قانون العملة رقم (44) في19 نيسان سنة 1931 [25]. الا انها اضطرت الى تأجيل اصداره الى 1 تشرين أول، 1931، ومن ثم أجلته مرة أخرى لثلاثة أشهر، مما أدى ذلك الى إضطراب الأسواق اقتصادياً[26]. وفي السياق ذاته فقد تعرض التجار النجفيون الى أضرار مادية جسيمة نتيجة الهبوط المتراكم في سعر صرف الريال الفرنسي الذي كان العملة الأكثر تعاملا بين التجار النجفيين وأقرانهم النجديين[27]. فضلاً عن الخسائر المالية الأخرى بسبب المخاطر التي حصلت في طريق الحج البري،

---

[16](16) علي الهاشمي، النجف الاشرف، الاقتصاد(مجلة)، العدد(42)، السنة (1)، في 15 ت2 / 1934، ص ص 9-10.

[17](17) علاوي عباس العزاوي, الشيخ جعفر باقر محبوبة, وكتابه ماضي النجف وحاضرها (دراسة تحليلية), رسالة ماجستير(غير منشورة), قُدمت الى كلية الآداب, جامعة الكوفة, 1997، ص 33.

[18](18) هو ابو الحسن ابن السيد محمد ابن السيد عبد الحميد بن محمد الموسوي الأصفهاني، ولد في قرية (مديسة) احدى قرى اصفهان سنة 1867، وهو فقيه أصولي وعالم كبير، آلت اليه المرجعية بعد وفاة الشيخ أحمد كاشف الغطاء سنة 1925، توفي سنة 1945 في مدينة الكاظمية ودُفن في النجف. للمزيد ينظر: محسن الأمين, أعيان الشيعة, ج52, بيروت, 1986، ص 47.

[19](19) المصدر نفسه.

[20](20) عدي حاتم، المصدر السابق، ص 105.

[21](21) محمد علي جعفر التميمي, مشهد الأمام او مدينة النجف, الجزء الثاني, الطبعة الأولى, النجف, 1953.، ص 6.

[22](22) الاقتصاد، العدد (41)، السنة (1)، في 7ت1/ 1934، ص9.

[23](23) للمزيد من التفاصيل حول الأزمة الاقتصادية العالمية ينظر: كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 1987، ص ص 87- 115.

[24](24) سعاد خيري، من تاريخ الثورة المعاصرة في العراق 1920ـــ 1958 ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد 1987، ينظر: ص ص 47ـــ 48.

[25](25) للمزيد من التفاصيل حول نص القانون ينظر: مشتاق طالب حسين، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية1929- 1933، رسالة ماجستير(غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001، ص 206.

[26](26) سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات العراق، بغداد، 1970، ص ص 38- 40.

[27](27) ينظر: الهاتف (صحيفة)، العدد(96)، السنة (3) ، في29ت1/ 1937. كذلك؛ العدد (142)، السنة (4)، في14ت 1 /1938.

نتيجة أعمال النهب والقتل والسرقة، لغياب سلطة الحكومة عنه، مما أدى برجال الدين في النجف الى إصدار فتوى مفادها، حرمة السير في ذلك الطريق الذي بقي مهملاً حتى سنة 1935[28].

وأدى قيام الحرب العالمية الثانية[29]، إلى تدهور الوضع الدولي، ومنه العراق بشكل عام والنجف بشكل خاص. اذ بمجرد الأعلان عن قيام الحرب على الساحة الأوربية، ثار الجشع في نفوس بعض التجار النجفيين الذين إستغلوا ذلك الوضع استغلالاً غير مشروع [30]. كما تعرض النشاط الزراعي في تلك المرحلة إلى أضراراً فادحة، بسبب الفياضانات المستمرة لنهر الفرات ووصول مياهه الى مقاطعات وأراضي بحر النجف (الشواطي)، مسببة غرق مزروعاتها التي كانت محط إعتماد المجتمع النجفي في قوتهم اليومي[31]. ومن الأقتصادية الأخرى في تلك المرحلة تزاحم وتنافس الأجانب من تجار وصناع مع أبناء المدينة، وبدأت حدة النزاع بينهم وبين النجفين، فأكتفى الأجنبي بنصف أجر العامل النجفي، كما اكتفى التاجر المهاجر بعوائد الربح القليل[32].

ثانيا: التطورات العمرانية:مرت مدينة النجف بثلاث مراحل من النمو العمراني منذ نشأتها حتى سنة 1939، بدأت المرحلة الأولى بين سنتي787- 1765، عندما بُنيت المساكن أول الأمر شمال المرقد الشريف، فتأسست بذلك أول محلة من محلات النجف والتي تعرف اليوم بـ (المشراق)[33]، ومن ثم أخذت المساكن بالامتداد نحو غرب المرقد وجنوبه، فظهرت بذلك المحلات الأخرى. وقد أسهم موقع المدينة الجغرافي على جعلها مفتوحة أمام الصحراء ومعرضة لهجمات الأعراب مما دعا أهلها الى إحاطتها بأسوار حمايةً لها . وبدأت عملية تشييد تلك الأسوار أولاً حول المرقد الشريف، والذي بناه السيد (محمد بن السيد زيد الداعي العلوي) صاحب طبرستان المتوفي سنة 900م فأنه عمر القبة المنورة ومن ثم بنى السور لرد هجمات المعادين [34]، أما السور الثاني فقد أمر ببنائه الأمير الحمداني (أبو الهيجاء عبد الله حمدان) في الربع الأول من القرن العاشر الميلادي ، والثالث بني في عهد عضد الدولة البويهي المتوفي سنة982م، والسور الرابع بناه (أبو اسحاق الارجاني)[35]، بأمر من (أبي محمد الحسن بن سهلان) وزير سلطان الدولة بن بويه سنة1009م الملقب بعميد الجيوش والمتوفي سنة 1025م. وبه اتخذت النجف شكلاً دائرياً طول محيطه (1250) متر، وبعده عن المرقد في اغلب الجهات(199) متر وموقعه عند أول سوق الصفارين. وبنى السور الخامس[36]. من قبل السلطان(ويس الجلائري) على بعد(75) متراً من السور الرابع وبه اتسعت النجف وأصبح طول محيطها(1721) متراً، وله باب كبير من جهته الشرقية سميت بـ (باب البلدة)، وضمن السور الخامس أخذت المساكن تحيط بالمرقد بشكل دائري وعلى أثر ذلك توسعت محلة(العمارة). كما تحولت المقبرة إلى الجهة الشمالية من المدينة بعد أن كان الدفن في جهتها الشرقية وداخلها بسبب اتخاذ الموقع الشرقي القديم طريقاً لدخول المدينة الأخذة بالاتساع[37].

أما المرحلة الثانية فقد انحصرت بين سنتي 1765- 1932، فقد بقت النجف ما بعد سنة 1765 تعاني زحمة مساكنها وضيق طريقها وزيادة سكانها حتى سنة 1811، كما إن سورها الخامس لم يكن منيعاً لعدم إرتفاعه، ونتيجة لزيادة خطر هجمات الوهابيين على المدينة فقد كاتب علماء النجف وأهل الخير فيهـا، (محمد حسين خان العلاق الاصفهاني) وزير(فتح علي شاه القاجاري)، فبنى سورهـا السادس وحفر خلفه خندقاً عميقاً وأقام فيه الأبراج والمراصد وجعل في طبقاته ثقوباً متقاربة مختلفة الأحجام استخدمت لوع فوهات المدافع والبنادق، وكان على بعد (85) متـراً من السور الخامس، وفي رواية أخرى ذكر ان الشيخ (جعفر ال كاشف الغطاء) هو الذي كلف رجل هندي بأستكمال بناء السور السادس، وجعل له بابان أحدهما في الجهة الشرقية من المدينة مقابل

---

[28] (28) في سنة 1935، صودق على إتفاقية (عراقية ،سعودية) لتأمين طريق الحج البري، فكانت السنة الأولى لسفر الحجاج العراقيين إلى مكة المكرمة وبصورة رسمية. ينظر: طالب علي الشرفي، النجف عاداتها وتقاليدها الطبعة الأولى, بيروت, 2006، ص19.

[29](29) اعلنت الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول سنة 1939.

[30](30) الهاتف، العدد (183)، السنة (5) ، في 8 أيلول 1939.

[31](31) الهاتف، العدد(206)، السنة (5)، في 1 أذار 1940.

[32](32) محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص47.

[33](33) محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى، دراسة في نشأتها وعلاقاتها الأقليمية, بغداد, 1982، ص57.

[34](34) لم يذكر المصدر تاريخ انشائه. ينظر: جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ص 209.

[35](35) في المصدر(ابو الحسن الأرجاني). ينظر: محسن عبد الصاحب المظفر، المصدر السابق، ص 58.

[36]5. (36) للمزيد من التفاصيل ينظر: كارتسن نيبور، مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة سنة 1765، ترجمة سعاد العمري، بغداد، 1955، ص ص 76- 77. كذلك؛ جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها, الجزء الأول, الطبعة الثانية, النجف, 1958، ص ص 208- 211.

[37](37) لم يذكر المصدر تاريخ انشائه. ينظر: المصدر نفسه، ص 211.

مدينة الكوفة والأخرى غرب المدينة بالقرب من درعية(عطية ابو كلل)، وكانت سنة 1802 بداية الشروع ببناء السور السادس الذي استمر تسع سنوات بلغت كلفة بناءه (94) الف تومان أشرفي من الذهب، والتومان الأشرفي يقترب في الوزن من الليرة الذهبية العثمانية[38]. ومازالت اثاره قائمة لحد اليوم. وفي المرحلة الثالثة خلال السنوات 1932- 1939، شهدت مدينة النجف للسنوات بين تطورا ملحوظا ً على الواقع العمراني ساعد على ذلك إستتباب الأمن وكثرة طرق الاعاشة وتطور مستوى العلاقات مع سائر البلدان المهمة، وأثر ذلك فقد أتسعت المدينة نحو الجنوب وجزئيا ً نحو الشرق[39] اذ سعت الإدارة المحلية بعد زيادة سكانها[40]، وحاجتها الملحة الى التوسع العمراني بسبب أزمة السكن التي عانت منها المدينة آنذاك. فعمدت في سنة 1932 إلى هدم أجزاء عديدة من سور المدينة السادس، ومن ثم أمرت بتخطيط محلة جديدة إلى الجنوب من المدينة القديمة سميت بـ (الغازية) أو محلة (الأمير غازي)[41]. ومن ثم قسمت الى قطع سكنية وبيعت على الراغبين بشراءها من سكان المدينة وبسعر(4) فلوس للمتر الواحد[42]، فأنشات المساكن التي وصل عددها حتى سنة 1934 ما بين (200- 500) مسكنا ، كما شيدت الحكومة مدرستين وحديقة عامة وبنى أحد التجار حماما ً [43]، وبنى أخر مسجدا ً[44]. كما إهتمت الحكومة المحلية للمدينة بتبليط شوارعها التي تميزت بأنها غير ملتوية ولا ضيقة[45]، كما تميزت بدورها الفسيحة وكلها معرضة للشمس والهواء[46] وقد وصفها الأديب علي البازي بأبيات شعرية فقال:

لقد سعى(جعفر)[47] في وقته بوضع مشروع عظيم خطيرفأستوجب الشكر على سعيه بأسم بلاد النجف المستنير [48]وفي أيلول سنة (1937) قام قائممقام مدينة النجف (صالح حمام)[49] بفرز أراضي سكنية جديدة [50]، الى الجهة الجنوبية والشرقية من محلة (الأمير غازي) سميت بـ (الصالحية) نسبة اليه، وفي سنة 1938غير إسمها الى محلة (الأمير غازي الجديدة)[51]. وفي السنة نفسها تم قلع السور السادس بأكمله وانشأ بدله شارعا ً احاط بالمدينة القديمة أطلق عليه شارع (السور)، ومن ثم عوض الأهالي من سكنة اواوين السور وجمهرة من الفقراء بقطع أراضي في(الصالحية)، فأتصلت المحلتان الجديدتان بالمدينة القديمة. كما شملت التطورات العمرانية في تلك المرحلة المنطقة الغربية من المدينة، فقد وسعت محلة (الدرعية) الواقعة ضمن محلة العمارة، ومن ثم إستبدل إسمها إلى محلة (زين العابدين) [52]. ولم تكن عملية العمران مقتصرة على البناء فقط، بل شملت الأهتمام بشوارع المدينة القديمة وأسواقها، ففي 12 آب سنة 1934 شكلت بلدية النجف لجنة برئاسة (عبد المحسن شلاش)[53] لإعلان مناقصة لتبليط السوق الكبير[54]، وفي تشرين الثاني سنة 1934 إنتهت أعماله النهائية، وفي الوقت ذاته بدأت الأعمال الخاصة بتبليط ساحة

---

[38](38) ينظر: المصدر نفسه، ص 212. كذلك؛ حيدر صالح المرجاني، النجف الاشرف قديما ً وحديثا ً، ج1، ص ص 26- 29.

[39](39) جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ص 22. كذلك؛ محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى، ص 71.

[40](40) قامت الحكومة العراقية بإجراء الإحصاء السكاني لمدن العراق كافة ومنها النجف، وقد شرعت الحكومة المحلية في المدينة بالاحصاء واستكملته بـ (85) يوما ً بدأ يوم 15 أيلول 1934 وانتهى في نهاية شهر ت2/ 1934، وكانت محصلة النتائج النهائية وبشكل تقريبي، فقد بلغت نفوس النجف آنذاك بـ (51665) ألف نسمة منهم نحو (10000) آلاف من الايرانين بالتجنس واغلبهم من العرب وان كانوا من تبعة الدولة الايرانية. ينظر: الاعتدال، العدد (4)، السنة (2)، في أيلول 1934، ص 192. كذلك؛ الراعي(صحيفة)، النجف، العدد(24)، السنة (1)، في1 ك1/ 1934، ص7؛ يوسف هرمز، يومان في النجف، آفاق نجفية، العدد (2)، السنة (1)، 2006، ص 239.

[41](41) أحمد الرضوي، حالة النجف العمرانية الحاضرة، الهاتف، العدد (183)، السنة (5)، في 8 أيلول 1939، ص2.

[42](42) حيدر صالح المرجاني، النجف قديما ً وحديثاً, الجزء الثاني, بغداد, 1988، ص140.

[43](43) محسن عبد الصاحب، مدينة النجف الكبرى، ص 71. كذلك؛ يوسف هرمز، المصدر السابق، ص 240.

[44](44) قام ببناءه (عبد علي البناء)، وهو من أبناء المدينة الميسورين. جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ص 98.

[45](45) من خلال القياس الميداني، بلغ عرض شوارعها(12) متر، كما تم توزيع أراضيها الى مقاطعات مستطيلة عرضها (64.5م) وطولها (67.5م).

[46](46) احمد الرضوي، المصدر السابق، ص2.

[47](47) ينظر الجدول رقم (2) من الفصل الأول.

[48](48) جعفر باقر محبوبة ، المصدر السابق، ص 214.

[49](49) ينظر: الجدول رقم (1) في الفصل.

[50](50) الهاتف، العدد (91)، السنة (3)، في 24 أيلول 1937.

[51](51) الهاتف، العدد (112)، السنة (3)، في 4 آذار 1938.

[52](52) الغري، العدد (5)، السنة (1)، في 19 أيلول 1939.

[53](53) ولد في النجف سنة 1883 من رجال الفكر والسياسة، اشتغل بالتجارة، عين وزيرا ً للاقتصاد في حكم فيصل الأول ومناصب أخرى متعددة. توفي سنة 1948. للمزيد ينظر: حيدر صالح المرجاني، المصدر السابق، ج2، ص173.

[54](54) وقد رست المناقصة على المتعهد(حلوس محمد الصبار) وبسعر(150) فلسا ً للمتر المربع الواحد، على ان يبلط بالأجر والقير. ينظر: الراعي، العدد (6)، السنة (1)، في 17 آب سنة 1934، ص7.

الميدان المقابلة للسوق الكبير[55] وقد خصصت بلدية النجف لأعمال التبليط مبلغ (400) دينار من ميزانيتها لسنة 1934 [56]. فضلاً عن ذلك، فقد قامت بلدية النجف بأستكمال تبليط الشوارع الداخلية للمحلات القديمة والجديدة، كما قامت بتسوية الساحات الواقعة بين السور السادس والمدينة القديمة وهدم بقاياه. ومن ثم شجرت المدينة من جميع أطرافها بعد أن عدلت طرقها المتعرجة الواقعة خلف السور السادس وجعلها دائرة متساوية المساحة، وأضافت فضلات الطرق الى الدور لتعديل استقامتها[57]. وفي شهر مايس سنة 1937 قامت البلدية ببناء قطعة الأرض التي امتلكتها من وزارة المالية والواقعة في شارع السراي شرق المدينة القديمة، وخصصتها سوقاً لبيع وشراء الخضراوات بالجملة[58].

وفي جانب الأبنية الحكومية أستكملت بناية البلدية الجديدة في شهر تموز 1937، والتي تميزت بكثرة مرافقها وسعتها، وقد تم الاستغناء عن البناية القديمة[59] التي حولت ملكيتها الى وزارة العدلية ومن ثم خصصت الى المحكمة (الصلحية والشرعية) في النجف[60].

ومن الأعمال المهمة التي عززت جمالية المدينة قامت بلدية النجف ببناء جدار عازلاً ما بين المدينة ومقبرتها، وكان ذلك مطلع سنة 1939 كما قامت بتقسيم المقبرة الى مربعات وحددت طرق المرور فيها، وتشجيرها من جميع جهاتها على غرار المقابر الحديثة [61]. كما شهدت المدينة تطورات عمرانية أخرى استوجبتها مجموعة عوامل، فقد قامت بأجراء بعض التوسيعات في السوق الكبير، بعد أن أصبحت حركة المرور والعبور فيه ضيقة ولا تخلو من عسرٍ بسبب تعرجاته وضيق مدخله الذي اثر بشكل مباشر على حركته التجارية ومرور الناس ولا سيما في مواسم الزيارات، بعد ان وضعت التصاميم الهندسية الخاصة بذلك، وفور الانتهاء منها باشرت الكوادر المختصة فوسعت سوق القصابين المتفرع من السوق الكبير من جهته الشمالية، كما قامت في وقت لاحق بأجراء توسيعات أخرى في جهات مختلفة من السوق[62].لقد تجاوز حجم تلك التطورات حدود المدينة الى خارجها فشملت الطريق الخارجي، بين النجف وكربلاء. الذي تميز بكثرة تعرجاته وتفرعاته التي كانت السبب في وقوع الحوادث الكثيرة [63]. فبدأت في شهر أيلول 1938على تسويته وجعله طريقاً واحداً ومن ثم قامت بتبليطه بعد ان خصصت لذلك العمل مبلغاً قدره (750) دينار[64] وبذلك أصبح السير فيه يسيراً على الغرباء الذين طالما ما أضاعوه خلال سيرهم فيه، كما أقيمت على طوله مجموعة من المخافر والخانات فأصبح آمناً من أيدي السراق والقتلة[65]. وقد انتهى العمل فيه نهاية شهر مايس 1939، وبدأ سير المركبات عليه ليلاً ونهاراً في(الرابع من حزيران) من السنة ذاتها[66].

كما شملت عمليات الأعمار تلك، الطريق البري الذي ربط النجف بمدن الجزيرة العربية الأخرى وقد أنهت الأعمال النهائية لتسويته في شهر كانون الثاني سنة 1939، فضلاً عن إصلاح كافة الأضرار الحاصلة فيه[67]، من جراء انقطاع السير بسبب تعثر العلاقات السياسية بين حكومة السعودية والعراقية. كما بنى فيه في وقت سابق من شهر آذار 1935 محجر طبي كبير في منطقة الرحبة، خصص لتقديم الخدمات الصحية للحجاج العراقيين وغيرهم [68]. ومن الجدير بالذكر فأن هنالك تطورات عمرانية شملت مجالات متعددة أخرى، ضمن الواقع الخدمي (الصحي) والواقع (الثقافي)،

---

[55](55) الراعي، العدد (23)، السنة (1)، في 14 ك1 1934.

[56](56) الراعي، العدد (8)، السنة (1)، في 31 آب 1934.

[57](57) الهاتف، العدد (114)، السنة (3)، في 18 آذار 1938، ص2. كذلك؛ العدد (200)، السنة (5)، في 12 ك2 /1940.

[58](58) الهاتف، العدد (75)، السنة (3)، في 28 مايس 1937، ص2.

[59](59) شيدت البناية القديمة في عهد العثمانيين فوق الباب الكبير (باب الجبيرة) للسور السادس عند المدخل الشرقي للمدينة، اما البناية الجديدة فقد بنيت على بعد (2) كم شرقاً في منطقة (حي السعد) اليوم. ينظر: عبد الله شكر الصراف، مخطط النجف القديمة في سنة 1917، آفاق نجفية (مجلة دورية)، العدد (1)، السنة (1) ، 2006، ص67.

[60](60) الهاتف، العدد (81)، السنة (3)، في 9 تموز 1937.

[61](61) ينظر: الغري، العدد (11)، السنة (1)، في 27ت2 /1939ص 266. كذلك؛ الهاتف، العدد (205)، السنة (5)، في23 شباط 1940.

[62](62) ينظر: الهاتف، العدد (197)، السنة (5)، في 22ك1/ 1939، كذلك؛ العدد (249)، السنة (6)، في 17 ك2 /1941.

[63](63) الغري، العدد (1)، السنة (1)، في 22 آب 1939 ص23. كذلك ؛ الهاتف، العدد (181)، السنة (5)، في 25 آب 1939.

[64](64) الهاتف، العدد (144)، السنة (4)، في 28ت2/ 1938.

[65](65) ينظر: الهاتف، العدد (141)، السنة (4)، في 7ت1/ 1938ص23. كذلك؛ العدد (168)، السنة (5)، في 26مايس 1939.

[66](66) الهاتف، العدد (170)، السنة (5)، في 9 حزيران 1939.

[67](67) الهاتف، العدد (197)، السنة (5)، في 22 ك1/ 1939

[68](68) لقد أصبح الطريق الوحيد المؤدي الى مكة لكل الممالك الأسيوية، وقد أصبحت مدينة النجف مركزاً لانطلاق تلك القوافل. ينظر: الراعي، العدد (38) ، السنة (1)، في 29 آذار 1935. كذلك؛ العندليب، (صحيفة)، بغداد، العدد (38)، في 25 ك2، 1936.

وقد عدلنا عن ذكرها هنا، لأننا سنتناولها لاحقاً.وعلى الرغم من حجم التطورات العمرانية في تلك المرحلة، إلا إن المدينة، ظلت تعاني من مجموعة مشكلات، منها على سبيل المثال، ان محلة (الأمير غازي) التي نشأت تلك المدة شهدت عزوفاً عن شراء الأراضي من قبل الشرائح الفقيرة للمجتمع النجفي، واقتصر ابتياعها على طبقة الميسورين بادىء الأمر، وبقت فئات المجتمع الأخرى من (العمال والفقراء) غير قادرة على ابتياعها، وظلت ساكنة في اكواخ طينية صغيرة مفتقرة لأي نوع من أنواع الحماية ومن أبسط التقلبات المناخية، ومما زاد من حجم المشكلة إن البعض منهم كان متخذاً من أواوين السور السادس مسكناً له. فعندما قامت البلدية بهدم السور السادس، أصبحوا بعد حين بلا مأوى، كما امتنعت الإدارة المحلية للمدينة عن إيجاد المحلات اللازمة لإيوائهم[69]. كما ظلت شرائح أخرى من المجتمع النجفي من سكنة المدينة القديمة تعاني من مشكلة عمرانية، بسبب عدم مقاومة بيوتهم لاي تغيرات جوية طارئة[70]. فضلاً عن معاناتها جراء تراكم المياه الآسنة في الأزقة نتيجة سقوط الإمطار في فصل الشتاء وانعدام مخازن المياه الخاصة بذلك[71].

كما أصبحت الاستعمالات القديمة كـ (الملاجيء والآبار ومخازن المياه الآسنة)، التي احتوتها البيوت النجفية القديمة، عديمة الفائدة بسبب حجم المشكلات الكبيرة التي كانت تسببها. وعلى أثرها فقد طالب المختصون بوضع الخطط اللازمة لإصلاح المدينة القديمة وانقاذ سكانها[72]. ومن المشكلات العمرانية في تلك المرحلة، امتداد واتساع حجم المقبرة في الجهة الشمالية من المدينة يوماً بعد أخر، مما حد من احتمالية شمولها بالتطورات العمرانية الحاصلة انذاك في جهات المدينة الأخرى[73].

ثالثا: التطورات الخدمية:

شهدت مدينة النجف خلال السنوات (1932- 1939) مجموعة من التطورات الخدمية التي تركت أثرها الايجابي على الواقع الاجتماعي، على الرغم من وجود بعض المشكلات إلا إنها لم تقلل من حجم ذلك التطور وسعته، وقد تعاضدت مجموعة عوامل ساهمت على تقديم أفضل الخدمات، كان من أبرزها الإدارة الناجحة لبلدية النجف [74]. وسعت البلدية وبجهد متميز لتنفيذ كل الواجبات الملقاة على عاتقها والتي حددها قانون ادارة البلديات (للملكة العراقية) رقم (84 لسنة 1931)[75].

ومما ساعد على تنفيذها وتطوير أداءها مجموعة من(القائممقامين) الذين تعاقبوا على ادارة المدينة للمدة (1932- 1939)، فكانت. جهودهم متميزة. ومترابطة، ذكرها المجتمع النجفي في أكثر من مناسبة وموقف بالشكر والثناء[76]. والجدول رقم (1) يوضح لنا اسماء (القائممقائمين) الذين تولوا مسؤولية المدينة في تلك المرحلة.

جدول رقم (1)

يوضح لنا (القائممقامون) الذين توالو على ادارة مدينة النجف خلال السنوات (1932-1939)[77].

ت	الأسم	تاريخ المباشرة	تاريخ الأنفكاك	التفاصيل

---

[69](69) الهاتف، العدد (203)، السنة (5)، في 9 شباط 1939.

[70](70) فعلى سبيل المثال. في نهاية شهر مايس 1939،هبت عاصفة ترابية هوجاء على مدينة النجف استمرت لثلاث ساعات، حدثت من جراءها أضرار عمرانية فادحة في كثير من جدران البيوت وشرفاتها. وهنالك المزيد من الحالات المماثلة. ينظر: الهاتف، العدد (169)، السنة (5)، في 2 حزيران 1939.

[71](71) بسبب امتداد بعض الملاجيء (السراديب) المحفورة في المساكن الضيقة الى خارج حدودها تحت الأزقة مما خلق صعوبات فنية أمام البلدية، عند محاولتها لحفر مخازن المياه الآسنة. ينظر: الغري، العدد (21) ، السنة (1)، في 6 شباط 1940.

[72](72) محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى، ص64، ص 276.

[73](73) حسن الجواهري، النجف الجديد، الغري، العدد (26)، السنة (1)، في 19 آذار 1940، ص 504.

[74](74) شغل عبد الرزاق شمسة. منصب مدير بلدية النجف لمدة زادت ثمانية سنوات من 25 نيسان 1932ولغاية 30 حزيران 1940، ولد في مدينة النجف سنة 1883م كان من الرجال البارزين في كل المناسبات، توفي سنة 1947. ينظر: ناجي وداعة الشريس، لمحات من تاريخ النجف، المصدر السابق، ص 209. كذلك؛ حيدر المرجاني، المصدر السابق، ج2، ص 104.

[75](75) فقد عرف ذلك القانون البلدية اذ جاء فيه: ((هي كل مؤسسة محلية ذات شخصية حكمية تقوم بالواجبات والخدمات العامة على أحسن وأوفق وجه في منطقة معينة ومحددة من البلدة وعلى هذا فلها حق التعاقد والامتلاك)) كما حدد القانون الأنف الذكر الكادر الوظيفي لادارة شؤونها وصلاحياته ومن ثم حدد واجباته. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، مطبعة الحكومة، 1960، ص 775.

[76](76) ينظر: الهاتف، العدد (168)، السنة (5)، في 26 مايس 1939. كذلك؛ العدد (188)، السنة (5)، في 13 ت1 1939.؛ والعدد (196)، السنة (5)، في 15 ك1 /1939.

[77](77) الجدول من اعداد الباحثين بعد الرجوع الى: صحفتي (الراعي)، العدد (102)، السنة (3)، في 7 ك1/ 1937.كذلك؛ صحيفة الهاتف، العدد (166)، السنة (5)، في 12 مايس 1939، ؛ العدد (189)، السنة (5)، في 20 ت1/ 1939.؛ حيدر صالح المرجاني، المصدر السابق، ج2، ص ص 141-144.؛ علي عباس عبد الحسين، دليل بلدية النجف، النجف، 1999.

-1	شاكر حميد	31/7/1932	1/1/1934	اداري بكل نشاط وادارة حازمة وتولى عدة مناصب ادارية منها قائمقام قضاء النجف.
2 -	عبد الحميد الدبوني	9/1/1934	17/5/1934	خدم المدينة ومجتمعها بكل نشاط واخلاص.
-3	خليل عزمي	12/6/1934	28/11/1936	اداري ووطني شارك في ثورة 1920ومثقف وله مقالات أدبية مننشورة .
-4	صالح حمام	28/11/1936	30/8/1938	اداري نشيط، ولكنه هدم السور السادس للمدينة 1938. وفي عهده أنشأت محلة (الصالحية).
-5	عبد الله علوان	30/8/1938	19/9/1939	تميزت إدارته بتطور الخدمات في مجالي (الماء) و(الكهرباء)، والأعمال الخدمية الأخرى.
-6	حسن التكريتي	18/10/1939	11/7/1940	اداري حازم في معالجة حالات الجشع بعد قيام الحرب العالمية الثانية.

كما شهدت مدينة النجف في تلك المرحلة سعي ومبادرة بعض الخيرين من الأهالي جنباً الى جنب مع بلدية المدينة لأنجاز المشاريع التي ساهمت على رفع حجم المستوى الخدمي وتطوره، بعد أن ظل المجتمع النجفي تحت وطأة المعاناة طيلة العقود الماضية التي سبقت (مدة البحث) بسبب تدني الخدمات في كافة المجالات ومن أهمها (الماء والكهرباء).

وساهم بعض التجار الميسورين في العراق وبلاد فارس على تقديم معوناتهم المالية للحد من حجم المعاناة اليومية للمجتمع النجفي، ففي نهاية سنة 1932 قام الحاج (رئيس) أحد تجار مدينة البصرة، بالاتفاق مع الحاج (أحمد الزكي) ببناء خزانين لخزن المياه في وسط محلة (الأمير غازي)، احدهما حديدي، تميز بسعة حجمه، تم نصبه على ارتفاع عال بواسطة ثلاث أعمدة حديدية، والأخر بني من الطابوق والاسمنت قسم الى ثلاثة أحواض[78]. وضعت فيها ثلاث حنفيات استخدمت لسقاية الأهالي عن طريق السقائين الذين كانوا يبتاعون حمل الماء بـ (فلس) ومن ثم بيعه على البيوت بـ(4-5) فلوس، أما المعوزين(الفقراء) من أبناء المدينة فكانت سقايتهم منها مجاناً. وفي مرحلة أخرى، وحصراً في شهر اب 1933، قاما الحاج (رئيس) والحاج (احمد الزكي)، بالشروع في أعمال مد الأنابيب من الأحواض الى محلات المدينة فضلاً عن الصحن العلوي الشريف، حيث وصل اليه الماء في نهاية تشرين أول، 1933، ومنه استقت بعض المطاعم والمقاهي. وقد أرخ ذلك الحدث المهم احد الشعراء النجفيين قائلاً:

لعمرك قد أحيى (المعين) بلادنا وكانت يبابا كالديار البلاقع
وساعده بالسعي (احمد) ذو العلا فكان له اذ ذاك أحسن طالع
وأوصل من كوفان أرخت ماءه فأجرى أنابيب الرواقي الشوارع

وفي وقت لاحق، استلمت الحكومة العراقية ذلك المشروع من أصحابه بداية سنة 1938، وقامت بمضاعفة عدد المكائن واستكمال الخطوات اللاحقة بأيصال الانابيب الى جميع المحلات[79].

وفي 24 حزيران 1938، تم إيقاف العمل لمدة قصيرة بسبب نفاذ الأنابيب المكملة للمشروع. وفي بداية شهر تموز من السنة ذاتها[80]. استمر العمل مرة أخرى، وفي 17 شباط 1939 انتهت إعمال المرحلة الأولى لمد الأنابيب والتي توجت بوصول الماء الى محلات المدينة القديمة الثلاث (العمارة والمشراق والحويش)، على إن تستكمل الأعمال الأخرى لإيصال الماء الى محلتي (البراق) و(الأمير غازي) في مراحل لاحقة[81].وفي السياق ذاته بدأت بلدية النجف بأعمال تطوير مشروع الماء الجديد، في 10 آذار 1939حيث وصلت الى مدينة الكوفة جميع الأنابيب التي التزم بجلبها احد المتعاقدين مع بلدية النجف المدعو(حسن المخزومي)، وعلى أثرها بدأت الأعمال الأولية لمد الأنابيب من مركز مدينة النجف الى الكوفة لربطها بأحواض المشروع القديم[82]، وفي23 مايس 1939 تم البدء ببناء الأحواض الخاصة بتصفية المياه بعد ان يتم سحبها من نهر الفرات ومن ثم تصفيتها

[78](78) علي الهاشمي، النجف الاشرف، الاقتصاد، العدد (36)، السنة (1)، في 3 ت1 /1934، ص9. كذلك؛ هاشم الزكي، المقابلة السابقة، في7 تموز 2007.

[79](79) جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ص 207.

[80](80) الهاتف، العدد (129)، السنة (4)، في 8 تموز 1938.

[81](81) الهاتف، العدد (155)، السنة (4)، في 17 شباط 1939 .

[82](82) الهاتف، العدد (158)، السنة (4)، في 10 آذار 1939.

لتصبح صالحة للاستخدام البشري ومن ثم ايصالها الى مركز مدينة النجف[83]. وقد تمت أعمالها النهائية عند نهاية شهر آب من السنة ذاتها[84]. فضلاً عن انتهاء أعمال مد الأنابيب في بداية شهر كانون أول 1939.

ونتيجة لذلك فقد أبلغت دائرة مشروع الماء الجديد جميع المواطنين المشتركين في مشروع الماء القديم الى تقديم طلباتهم الى دائرة المشروع الجديد، لربط منازلهم بأنابيب المشروع الجديد. كما أبلغتهم بان مبالغ الاشتراك ستكون رمزية لمساعدة جميع الفقراء والمعوزين على سحب المياه الى بيوتهم[85]. إذ حددت سعر الأشتراك بادىء الأمر بـ (100) فلس، ومن ثم خفضته الى(75) فلس بعد ان حصلت على الموافقات الرسمية لذلك من متصرفيه لواء كربلاء ووزارة الداخلية [86].

وعلى العكس من التطورات الخدمية التي شملت مشاريع الماء. فقد تراجعت وبشكل نسبي في تلك المرحلة التطورات الخدمية لمشاريع الكهرباء. فقد ظلت المدينة حتى نهاية سنة 1934 معتمدة على ماكنة (توليد الطاقة الكهربائية) التي جلبها التاجر النجفي(أحمد الزكي)، إذ اقتصر توزيع الطاقة الكهربائية على الحضرة الحيدرية والشوارع المحيطة بها، وعلى اثر ذلك فقد طلب النجفيون من أدارة البلدية بزيادة الإنارة في شوارع المدينة ومحلاتها وبشكل خاص أهالي محلة (الأمير غازي). وبالمقابل قامت البلدية بمطالبة صاحب المشروع بشراء ماكنة اخرى لاستكمال عملية ايصال الطاقة الكهربائية الى مناطق المدينة كافة فضلاً عن قيام لجنة الكهرباء التابعة لبلدية النجف بالاتفاق مع شركة (ما بين النهرين) وشركة (فارس المحدودة) لجلب ماكنة كهرباء كبيرة قوة (75) حصان لعدم كفاية الماكنتين القديمتين، وعلى اثر ذلك الاتفاق تم شحن الماكنة المذكورة يوم الجمعة 23 تشرين الثاني 1934 من لندن نقلهتا الباخرة عربستان[87].

وفي بداية سنة 1937، أبرمت بلدية النجف وبواسطة (فرتزبوتمن)[88]. عقداً تُزود بمقتضاه المدينة بماكنتين لتوليد الطاقة الكهربائية مع ملحقاتها، سعة كل واحدة (160) حصان. وفي الأول من تموز 1937، وصلت الماكنتان الى ميناء البصرة، كما بعثت الشركة الالمانية مهندسها(هنريس) الى مدينة النجف للاطلاع على المكان المخصص لنصب المكائن الجديدة ودرجة ملائمته. ومن الجدير بالذكر، تميزت تلك المكائن بأنها من نوع (E.C)، مختلفة عن سابقتها من المكائن التي كانت من نوع (D.C). لذا اضطرت البلدية بتغيير الميزانيات القديمة، كما أبلغت أهالي المدينة بتغيير أجهزتهم الكهربائية[89].

وفي 15 آب 1937 أكملت البناية التي أعدت للمكائن الكهربائية الجديدة وأجهزتها الكهربائية [90]. وفي بداية كانون الأول 1937حولت الحكومة العراقية مبالغ المكائن واجهزتها باسم بلدية النجف الى وكيل الشركة الالمانية (فرتز بوتمن)، كما بوشر بنقلها من ميناء البصرة الى النجف مباشرة [91]. وفي منتصف كانون الثاني 1938 وصلت الماكنتين وأجهزتها الملحقة بها وتم نصبها في محلها المعد لها على جدول الأمير غازي[92]، كما وصلت في بداية شهر تشرين الثاني 1938صناديق الأسلاك الكهربائية التي تعاقدت عليها بلدية النجف في وقتٍ سابق مع الشركه المذكورة.وفي بداية كانون الثاني 1939 أرسل وكيل الشركة الألمانية (فرتزبوتمن) (14) مهندساً توزعوا ما بين مدن (الحلة وكربلاء والنجف) للشروع في نصب الأعمدة الكهربائية ومد أسلاكها الى محلات المدينة وبيوتها[93]، كما تم شمول(ناحية الكوفة) بالطاقة الكهربائية الجديدة، إذ اقتصرت على إنارة المدينة

---

[83](83) الهاتف، العدد (173)، السنة (5)، في 30 حزيران 1939.
[84](84) الغري، العدد (3)، السنة (1)، في 5 أيلول/ 1939.
[85](85) الغري، العدد الخاص (13- 14- 15)، السنة (1)، في 28 ت2 /1939.
[86](86) الغري، العدد (32)، السنة (1)، في 4 حزيران 1940، ص2.
[87](87) ينظر: الراعي، العدد (24)، السنة (1)، في 21ك1/ 1934. كذلك؛ العدد (28)، السنة (1)، في 18ك2/ 1935.
[88](88) وهو وكيل شركة (زيمنس) الالمانية في العراق. تعاقدت معه بلدية النجف لتجهيزها بمكائن لتوليد الطاقة الكهربائية.
[89](89) ولعل ذلك كان السبب في اختلاف نوعية الكهرباء، مما حدى بالشاعر النجفي (حسن الجواهري) بوصفها في قصيدة قال فيها:

ومروحة تولد هواءاً لتسليني من الحر الهجير
تميل بعطفها انا فانا كراقصة تردت بالحريـــــــر

ينظر: الهاتف، العدد (80)، السنة (3) في2 تموز 1937. كذلك ؛ حسن الجواهري، المروحة الكهربائية، الهاتف، العدد (81)، السنة (3)، في 9 تموز 1937.
[90](90) الهاتف، العدد (87)، السنة (3)، في 12 ك1 /1937.
[91](91) الهاتف، العدد (102)، السنة (3)، في 7 ك1 / 1937.
[92](92) الهاتف، العدد (107)، السنة (3)، في 21ك2 / 1938.
[93](93) ينظر: الهاتف، العدد (145)، السنة (4)، في 4 ت2 / 1938. كذلك ؛ العدد (149)، السنة (4)، في 6 ك2 /1939.

وتشغيل مضخة الماء[94] وفي مطلع آب 1939 شرعت بلدية النجف بأجراء الترتيبات اللازمة لاقامة مشروع الماء والكهرباء وفق ضوابط ادارية وفنية صحيحين. اذ قامت في 15 آب 1939 بتعيين الهيأة المشرفة على اعمال المشروع فنياً[95]. ممن مارسوا مثل تلك الاعمال في وقتٍ سابق[96]. كما ابلغت الاهالي بتقديم طلباتهم ودفع التأمينات الخاصة، لتزويدهم بالطاقة الكهربائية للدور والمحلات مقابل بدل اشتراك قيمته لا تتجاوز(500) فلس[97]. وفي يوم الأربعاء المصادف 30 آب 1939بدأت الأعمال الخاصة بنصب الأسلاك الجديدة كما تم تعليق المصابيح طبقاً للخرائط الجديدة، وكان المرقد العلوي الشريف نقطة البداية لإعمال المشروع الجديدة [98]. وفي خطوة لاحقة وتحديداً في نهاية شهر آب 1939 بدأت ادارة المشروع بايصال القوة الكهربائية الجديدة الى محلة (الأمير غازي) ومن ثم الى محلات المدينة الأخرى[99] وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر أيلول 1939 تمت أخر أعمال إيصال الطاقة الجديدة الى محلة (المشراق) وإيقاف جميع المكائن الكهربائية القديمة [100].

وتميزت الماكنات الكهربائية الجديدة وأجهزتها بأنها مقسمة الى (35 آلة) كانت تدار كل منها بساعة أوتوماتيكية ومن ميزاتها الأخرى، بأنها كانت تولد الكهرباء في وقتٍ محدد عند غروب الشمس ومن ثم تقطع طاقتها الكهربائية في وقت محدد قبيل شروق الشمس. ومن أجل تلافي المشكلات الناتجة عن الإطفاء والتشغيل بصورة (أوتوماتيكية) كالحريق، قامت إدارة المشروع بتوزيع أجهزة الحماية الخاصة على البيوت لتلافي مثل تلك الحوادث[101]. كما قامت إدارة المشروع بتخصيص قوة كهربائية قدرها (5) كيلو واط لجميع المساجد التي لا ملك لها وغير مرتبطة بدائرة الأوقاف بناءاً على أمر وزارة الداخلية. ومن أجل حصر الاستهلاك بالكمية المخصصة. قامت بوضع المقاييس اللازمة لذلك. ومن جانبها فقد قررت إدارة مشروع (الماء والكهرباء) الجديد بتجهيز أصحاب الحوانيت الضعفاء بالقوة الكهربائية من دون وضع المقاييس الكهربائية في حوانيتهم[102]. وفي مجال أخر من التطورات الخدمية لم تشهد المدينة في تلك المرحلة تطورا ملحوظا في مجال الخدمة البريدية وانما تغييراً طفيفاً. فقد ظلت الخدمة البريدية على حالها كما في مرحلة العشرينات في القرن الماضي، فعلى سبيل المثال وحصراً في نهاية شهر كانون الثاني 1935قررت الإدارة المحلية لمدينة النجف باجراء الترميمات على المستشفى الحكومي القديم لاستخدامه مقرا جديدا لدائرة البريد والبرق. وفي نهاية شهر شباط 1935 انتقلت ادارة البريد والبرق الى مقرها الجديد[103]. وقامت بتقديم الخدمة الهاتفية الداخلية على المؤسسات الحكومية والثقافية في المدينة كما مؤشرة في الجدول الأتي:

جدول رقم (2)

يوضح لنا أرقام الهواتف دوائر الرسمية و الثقافية الأهلية في النجف خلال السنوات 1932- 1939 [104]

---

[94](94) الهاتف، العدد (169)، السنة (5)، في 2 حزيران1939.

[95](95) تم تعيين (محمد علي البلاغي) مديراً لإدارة المشروع (ماء وكهرباء) النجف بموجب كتاب متصرفية لواء كربلاء العدد (7307 في 15 آب 1939م، كما تم تعين (عبد الامير عجينه) مهندساً لشبكة الأسلاك الكهربائية في النجف وكربلاء، فضلا عن تعيين كافة الموظفين والعمال الفنيين لذلك. ينظر: الغري، العدد (1) السنة (1)، في 22آب 1939، ص 23. كذلك؛ العدد (2)، السنة (1)، في 29 آب 1939.؛ والعدد (7)، السنة (1)، في 3 ت1/ 1939، ص 59.

[96](96) الهاتف، العدد (180)، السنة (5)، في 18 آب 1939.

[97](97) الغري، العدد (1)، السنة (1)، في 22 آب 1939.

[98](98) الهاتف، العدد (182)، السنة (5)، في 1 أيلول 1939.

[99](99) وفي الوقت نفسه حددت ادارة المشروع وبالتعاون مع بلدية النجف مواعيد لقطع التيار الكهربائي القديم عن محلات المدينة وحسب الترتيب الاتي: أ- محلة(الأمير غازي)، ب- محلة(البراق)،ت- محلة (الحويش)، ث- محلة (العمارة)، ج- محلة (المشراق). ينظر: الغري، العدد(2)، السنة (1)، في29 آب 1939.

[100](100) الغري، العدد (3)، السنة (1)، في 5 أيلول 1939م.

[101](101) الهاتف، العدد (151)، السنة (4)، في 20 ك2/ 1939.

[102](102) ينظر: الغري، العدد (5)، السنة (1)، في 19 أيلول 1939 كذلك ؛ العدد (9)، السنة (1)، في17ت1 /1939، ص183.

[103](103) ينظر: الراعي، العدد (28)، السنة (1)، في 18 ك2 1935، كذلك؛ العدد (32)، السنة (1) في 15 شباط 1935.

[104](104) الجدول من اعداد الباحثين بعد الرجوع الى اعداد صحيفة الهاتف. كذلك؛ اعداد مجلة الغري، دليل التلفونات للواء كربلاء (كربلاء، النجف، الكوفة، ناحية العباسية، عين التمر)، النجف، مطبعة الغري، 1953، ص ص40-52.

ت	اسم الموقع	نوعه	المنطقة التي يقع فيها	رقم الهاتف
1-	القائمقام	حكومي	شارع السراي	4
2-	خفر شرطة النجف	حكومي/ أمني	شارع الحيدري	7
3-	معاون الشرطة	حكومي/ أمني	محلة (الأمير غازي)	18
4-	البلدية	حكومي/ خدمي	مدخل السور السادس/بوابة الكوفة	56
5-	مشروع الماء والكهرباء	حكومي/ خدمي	محلة (الأمير غازي)	9
6-	مكائن الكهرباء	حكومي/ خدمي	محلة (الأمير غازي)	259
7-	المستشفى الملكي	حكومي/ صحي	محلة (الأمير غازي)	5
8-	مستوصف المعارف خاص بالطلبة	حكومي/ صحي	محلة (الأمير غازي)	281
9-	المستوصف الملكي	حكومي/ صحي	محلة (العمارة)	35
10	دائرة مأمور البريد	حكومي/ خدمي	الميدان	205
11-	مفتش البرق والبريد	حكومي/ خدمي	الميدان	206
12-	مراقب الهواتف	حكومي/ خدمي	الميدان	207
13-	فحص الهواتف	حكومي/ خدمي	الميدان	209
14-	البرقيات	حكومي/ خدمي	الميدان	210
15-	محل/ تكلم الاهلين	حكومي/ خدمي	الميدان	6
16-	جمعية الرابطة العلمية الأدبية	أهلي/ ثقافي	محلة(الأمير غازي)	1
17-	جمعية منتدى النشر	أهلي/ ثقافي	محلة(البراق)	21
18-	مدرسة الغري	حكومي/ ثقافي	محلة(المشراق)	96
19-	مدرسة الغفاري	حكومي/ثقافي	محلة (المشراق)	3
20-	مدرسة الحيدرية	حكومي/ثقافي	محلة (الأمير غازي)	5
21-	مدرسة السلام	حكومي/ثقافي	محلة(العمارة)	6
22-	مطبعة الغري	أهلي/ ثقافي	شارع السدير	273
23-	مطبعة الحيدرية	أهلي/ ثقافي	شارع النادي/ محلة(الأمير غازي)	368
24-	صحيفة الهاتف	أهلي/ ثقافي	شارع الهاتف	27
25-	مجلة الغري	أهلي/ ثقافي	شارع الغري	26

ومن الخدمات البريدية الأخرى التي قدمتها دائرة البريد والبرق في تلك المرحلة، فقد قامت في نهاية شهر مايس 1937بفتح صندوق للتوفير والذي شهد إقبالاً متزايداً من قبل شرائح واسعة في المجتمع النجفي[105].

اما الخدمات كالصحة فقد شهدت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً في تلك المرحلة، قياسا بمرحلتي الاحتلال والانتداب البريطاني، والتي عاش في خضمها المجتمع النجفي سؤ الخدمات الصحية والتي ساعدت على ظهور حالات من السحر والشعوذة وممارسة أساليب الطب البدائية. وأولى التطورات الصحية التي شهدها المجتمع النجفي خلال مدة الدراسة تمثلت في إنشاء المستشفى الملكي في النجف، في10 آذار 1933 ذات الخدمات الصحية المتطورة[106]. كما شهدت المدينة عناية صحية من قبل الطبيبين الرسميين[107] ومن ثم أضيف اليهم الطبيب (زكي أباظة)[108]. وسجلت الإحصاءات الطبية لشهر تموز 1934 في مدينة النجف إعداد المرضى الذين راجعوا العيادة الخارجية للمستشفى الملكي (5476) مريضاً ومن كلا الجنسين. كما سجلت عدد المرضى الذين أدخلوا فيها لغرض الاستشفاء(78) مريضاً، فضلاً عن الحالات المرضية الأخرى التي إستوجبت معالجتها بشكل منفرد، التي بلغت خمسة حالات تنوعت ما بين(السعال الديكي والحصبة والزحار)[109].

وفي اذار1938 تم تعين الطبيب (عبد الحميد شلاش) في المستشفى الملكي[110]، كما شهدت المدينة اقبال الطبيب (عبد اللطيف السادات) بعد انتهاء عقده في مستشفى الفيصلية المركزي في ناحية الفيصلية (المشخاب حالياً)[111]. وقد قام بفتح عيادته الخاصة في محلة (المشراق)[112]، والتي شهدت

---

[105](105) الهاتف، العدد (176)، السنة (3)، في 4حزيران 1937.

[106](106) ناجي وداعه الشريس، لمحات من تاريخ النجف ، ص 227.

[107](107) لم يذكر أسماؤهم المصدر.علي الهاشمي، النجف الاشرف، الاقتصاد، العدد (45)، السنة (2)، في 6 كانون الأول 1934.

[108](108) الراعي، العدد (23)، السنة (1)، في 14 ك1/ 1934.

[109](109) الراعي، العدد (5)، السنة (1)، في (10 آب 1934.

[110](110) الهاتف، العدد (114)، السنة (3)، في 8 آذار 1938.

[111](111) الهاتف، العدد (120)، السنة (4)، في 6 مايس 1938.

[112](112) الهاتف، العدد (121)، السنة (4)، في 13 مايس 1938.

إقبالاً كبيراً[113]. وفي نهاية مايس 1938 شهدت المدينة إقبال على عيادة الطبيب(مصطفى الروماني) في محلة(البراق)[114]. وفي 10 تشرين الأول 1939خصص طبيب جراح الى المستشفى الملكي، أثر الزيارة التي قام بها متصرف (محافظ) اللواء (جعفر حمندي) الى المستشفى المذكور. واصدر أمراً الى رئيس صحة اللواء للمباشرة بنفسه على إجراء الفحوصات والوصول الى نتائج مرضية لمعالجة مرضى (البلهارزيا والملاريا) الذين أصبحوا بأعداد هائلة[115]. وأمر بنقل خدمات الطبيب(حمدي النطاسي) من مستشفى اللواء الى المستشفى الملكي في النجف[116]. ونتيجة للإقبال المتزايد الذي شهدته المستشفى الملكي، فقد قامت دائرة صحة المدينة بتنظيم المستشفى بشكل أفضل تماشى مع حجم الإعداد الكثيرة للمراجعين، لتقديم أفضل الخدمات الصحية وفق المتطلبات العصرية. كما وخصصت يوم الخميس من كل أسبوع لإجراء العمليات الجراحية من قبل رئيس صحة اللواء[117]. كما راعت دائرة صحة المدينة الطبيعة الدينية للمجتمع النجفي، ونتيجة لتزايد إعداد مدارس البنات، فقد طالبت صحة المعارف في اللواء على تخصيص ممرضة الى تلك المدارس[118]. كما خصص لمدارس البنين الطبيب (محمد العيد)[119]، لاجراء الفحوصات الطبية لجميع طلاب المدارس ومن ثم إصدار الشهادات الصحية التي خولتهم لدخول المدارس أولاً وللاحتفاظ بسلامتهم ضد كافة الإمراض ثانياً[120]. ولزيادة حجم الخدمات الصحية لطلبة المدارس في النجف بعد ان سجلت (312) حالة إصابة بمرض البلهارزيا[121]. وفي وقت سابق أرسلت صحة المعارف طبيبها (زكي موسى) في 23 حزيران 1937الذي اتخذ من بناية الثانوية مقراً له لمعالجة الطلبة المصابين بـ (الملاريا) وغيرها[122]. فضلاً عن تخصيص جناح خاص للطبابة الطلابية في المستشفى الملكي. وفي بداية تشرين الأول 1938 تم تعيين (صادق علاوي) طبيباً عليه[123]. وفي نهاية كانون الأول 1938 تم تعيين الطبيب (شفيق ايمو) مديراً للمستشفى الملكي، بدلاً من الطبيب (محمد زكي أباظة)، كما تم تعيين الطبيب (حسن أفضل) الذي انيطت اليه مهام إدارة المستوصف الصحي الواقع في محلة (العمارة)[124].

ومن أجل القضاء على الإمراض المعدية كـ (الملاريا، البلهارزيا ،...، الخ) فقد أهتم الطبيب المركزي (محمد زكي أباظة) بأستخدام الوسائل الكفيلة بمكافحة تلك الأمراض، فتم تشكيل فريق عمل صحي لتنفيذ تلك الوسائل، وقد اتخذت الإجراءات اللازمة عن طريق توزيع حبات(الكنين) على البيوت النجفية، وفرضوا على أهلها بتناولها بقصد الوقاية من تلك الأمراض التي اصابت اعداد كبيرة من المجتمع النجفي[125]. كما أوعزت أدارة صحة المدينة الى البلدية بردم الحياض المتعفنة ووضع أسلاك دقيقة على الآبار لمنع خروج البعوض[126]. وفي السياق ذاته قامت الأدارة المحلية في مدينة النجف، بتشكيل لجنة من الأوقاف والبلدية والشرطة للأشراف على حرق التوابيت المتروكة في كل أسبوع وتشديد المراقبة على الطرق اللازمة لحفظها من النجاسات، كما طلبت اللجنة من الطبابة المركزية بوجوب إصدار نشرات صحية في كل شهر وتوزيعها على البيوت مجاناً لتلافي ما يمكن تلافيه [127] وعلى أثر ذلك أصدرت أدارة الصحة المركزية أربع نشرات الأولى خاصة بأهل المطاعم إحتوت على (9) مواد والثانية لأرباب الفنادق واحتوت على (7) مواد والثالثة للبقالين وباعة الألبان واحتوت على (8) مواد والرابعة خاصة بالحمامات وفيها (7) مواد[128]. كما قامت تلك

---

[113](113) الهاتف، العدد (129)، السنة (4)، في 8 تموز 1938.
[114](114) الهاتف، العدد (128، السنة (4)، في 1تموز 1938.
[115](115) الهاتف، العدد (188)، السنة (5)، في 13 ت1 1939.
[116](116) الغري، العدد (11)، السنة (1)، في 7 ت2 / 1939.
[117](117) الغري، العدد الخاص (13، 14، 15)، السنة (1)، في 28ت2 / 1939.
[118](118) على اثر ذلك تم تعيين الممرضة (زهرة الحر) في مستوصف المعارف، الحائزة على شهادة المدرسة الطبية في بيروت، ينظر: الغري، العدد (7)، السنة (1)، في 3 ت1/ 1939, ص 159.
[119](119) الهاتف، العدد (144)، السنة (4)، في 28ت1 1938.
[120](120) الغري، العدد (7)، السنة (1)، في 3 ت1 1939، ص159.
[121](121) الهاتف، العدد (121)، السنة (4)، في 13 مايس 1938.
[122](122) الهاتف، العدد (79)، السنة (3)، في 25 حزيران 1937.
[123](123) الهاتف، العدد (141)، السنة (4)، في 7ت1/ 1938. كذلك؛ العدد (142)، السنة (4)، في 14ت1/ 1938.
[124](124) ينظر: الهاتف، العدد (148)، السنة (4)، في 30ك1 / 1938. كذلك ؛ العدد (173)، السنة (5)، في 30 حزيران 1939.
[125](125) الهاتف، العدد (77)، السنة (3)، في 11 حزيران 1937.
[126](126) الهاتف، العدد (75)، السنة (3)، في 28 مايس 1937.
[127](127) الهاتف، العدد (126)، السنة (4)، في 17 حزيران 1938.
[128](128) لم يذكر المصدر تلك المواد. ينظر: الغري، العدد (33)، السنة (1)، في 21 آذار 1940.

اللجنة بمراقبة المهن كـ (البقالين والحلاقين وأرباب المطاعم والقصابين وباعة الخضراوات) فضلا ً عن الحمامات وبعض الدور[129]. ومن جانبها أبلغت صحة النجف أدارة البلدية بوجوب تغيير مواعيد تنظيف المدينة وكنسها من النهار الى الليل حفاضا ً على صحة المجتمع، كما قامت البلدية في الأسبوع الأول من شهر تموز 1938 بابتياع سيارة خصصت لرش الطرق والشوارع الرئيسة[130] كما قامت بسكب النفط الأسود في حياض البيوت ومخازن المياه الآسنة والإشراف على مياه الشرب وتعقيمها بمادة الكلورين[131].

ومن التطورات الخدمية المهمة في تلك المرحلة التي حافظت على سلامة المجتمع من خطر الحرائق فقد أبلغت البلدية أصحاب محلات بيع الحطب بوجوب نقل محلاتهم الى خارج المناطق السكنية، والتي كانت السبب في الكثير من حوادث الحريق[132]. ومن الخدمات البلدية الأخرى فقد الغت بلدية النجف رسوم الخضراوات الواردة الى المدينة، كما الغت استيفاء أرضية الأحطاب من الأحمال الواردة على ظهور الحيوانات، كما اعلنت في وقت سابق عن خفظها رسوم الأرائك في المقاهي من (50) الى (25) فلس، والكراسي من (15) الى (10) فلوس[133]. كما ان هنالك خدمات أخرى اشتركت بها جميع المؤسسات الحكومية في مراحل متفرقة من السنة مثال ذلك الأعياد والمناسبات الدينية[134] ونتيجة لتلك التطورات الخدمية التي شهدتها مدينة النجف في تلك المرحلة، فقد صنف قانون البلديات- الأنف الذكر- بلدية مدينة النجف من الدرجة الأولى[135].

وعلى الرغم من تلك التطورات الخدمية التي قللت من معاناة المجتمع النجفي، الا ان المجتمع بقي عرضة لكثير من المشكلات التي أهملها ذلك التطور. ومنها على سبيل المثال، فقد عانت محلة (الأمير غازي) منذ تأسيسها حتى نهاية سنة 1934، من إنتشار أكواخ أصحاب الجاموس الذي تميز بطبعه الشرس، والذي اثر بشكل مباشر على حركة المارة وساكني تلك المحلة، وقد طالبت شرائح مختلفة من المجتمع النجفي الجهات المسؤولة، لتخصيص أماكن منعزلة لسكنى أصحاب الجاموس[136]. ومن المشكلات الخدمية الأخرى شحة المياه التي عانى منها المجتمع النجفي في تلك المرحلة، وعلى الرغم من المشاريع الخدمية في مجالي(الماء والكهرباء) نتيجة اتساع المدينة عمرانيا ً مما أثر ذلك على عدم قدرة السقائين الموجودين بتلبية حاجة المدينة من الماء. كما ان حمل الماء اخذ بالأرتفاع قياسا ً مع قيمة أسعاره في السنين الماضية. فأصبح سعره (8) فلوس، بعد ان كان سعره لا يتجاوز(4-5) فلوس، وعلى الرغم من قلة ذلك المبلغ وضآلته الا ان بيوتا ً كثيرة ظلت لا تستطيع دفعه[137]. فضلا ً عن قيام بعض السقائين بنقل الماء مباشرة من جدول الأمير غازي الذي كان غير صالحا ً للشرب، تفاديا ً من دفع أسعار شراءه من أحواض البلدية والتي تميزت بحماية صحية كاملة[138]. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت على قلة الماء وشحته، الانقطاعات المستمرة للمياه عن مركز المدينة بسبب رداءة الأنابيب الناقلة للمياه من مدينة الكوفة الى النجف، والتي كان معظمها تالفاً بسبب غياب عمليات الصيانة المستمرة [139].

ونتيجة لذلك فقد ساهمت شحة المياه وتنوع مصادر الحصول عليها، التي كانت خارج نطاق الرقابة الصحية، الى تعرض الكثير من شرائح المجتمع النجفي للإصابة بالأمراض المزمنة والخطيرة، وخير دليل على ذلك الإحصاءات التي سجلتها المستشفى الملكي في شهر آب 1939 [140]. ومن جراء تلك الممارسات الخاطئة وغيرها، وعلى الرغم من الحملات الصحية المستمرة التي كانت تنفذها الكوادر الصحية التابعة للقضاء وخارجه، الا أن فئات كثيرة من المجتمع النجفي ظلت تعاني وبشكل متنامي من الإصابة بإمراض كثيرة وخطرة مثل(الملاريا، البلهارزيا،...، الخ)، حتى وصلت

---

[129](129) ينظر: الهاتف، العدد (181)، السنة (5)، في 25 آب 1939. كذلك ؛ الغري، العدد (2)، السنة (1)، في 29 آب 1939.
[130](130) ينظر: الهاتف، العدد (128)، السنة (4)، في 1 تموز 1938. كذلك ؛ العدد (158)، السنة (4)، في 1 آذار 1939.
[131](131) الهاتف، العدد (168)، السنة (5)، في 26 مايس 1939. كذلك ؛ العدد (190)، السنة (5)، في 27ت1 1939.
[132](132) الهاتف، العدد (179)، السنة (5)، في 11 آب 1939.
[133](133) الراعي، العدد (6)، السنة (1)، في 17 آب 1934.
[134](134) ينظر: الهاتف، العدد(202)، السنة (5)، في 26 ك2 /1940. كذلك ؛ العدد (205)، السنة (5)، في23 شباط 1940.
[135](135) محمود فهمي درويش واخرون، المصدر السابق، ص 776.
[136](136) الراعي، العدد (19)، السنة (1)، في 16 ت2 /1934.
[137](137) الهاتف، العدد (97)، السنة (3)، في 5 ت2/ 1937.
[138](138) الغري، العدد (19)، السنة (1)، في 9 ك2 /1940.
[139](139) الهاتف، العدد (85)، السنة (3)، في 6 آب/ 1937.
[140](140) لقد بلغ إجمالي المرضى المراجعين للمستشفى الملكي في الشهر المذكور(5350) مريضا ً من كلا الجنسين، ينظر: الغري، العدد (3)، السنة (1)، في 15 أيلول 1939.

نسبتها في أحيان كثيرة الى أو زادت على نسبة 10% من نفوس المدينة [141]، ومما ساعد على زيادة تلك النسبة ونموها، وعلى في سنة1939، سرقة الأدوية والأجهزة الطبية من المستشفى الملكي وبيعها بالسوق السوداء من قبل الطبيب (محمد زكي اباظة)، وقد اكتشفت السلطات الأمنية والأجهزة الرقابية تلك الأفعال في وقت متأخر من سنة 1939مما أدى الى معاقبته ونقله[142].

ومن المشكلات الخدمية الأخرى التي عانت منها المدينة في تلك المرحلة أيضا، وفي فصل الشتاء خصوصا، كثرة الأوحال والطين في معظم شوارع المدينة بسبب الأمطار، وعدم وجود مجاري الخاصة بتصريفها [143]. كما بقيت أنظار بلدية النجف بعيدة عن (الزقاق الجايف) الذي تميز بقدمه التاريخي منذ العهد العثماني حتى غدا مرمى قذارات السوق والمياه الفائضة من البيوت، فأصبح مملوءاً بالروائح النتنة والمكروبات[144].

ومن المشكلات الأخرى الحاصلة في تلك المرحلة، الفيضانات المستمرة لنهر الفرات وما كانت تسببه من إضرار مباشرة على المدينة وفئاتها الاجتماعية. فقد كانت تخلف المستنقعات في الأراضي القريبة من المدينة من جهة البحر، وما كان ينتج عن تلك المستنقعات من أضرار صحية نتيجة مجمعات البعوض والحشرات الأخرى الناقلة للأمراض المعدية كـ (الملاريا و البلهارزيا)، فضلاً عن الأضرار المادية الحاصلة للبساتين والأراضي الزراعية الواسعة، كما إن تلك الفيضانات كانت السبب في إشغال أكثر من جهة حكومية بسبب أخذ الأحتياطات لذلك الحدث من بداية وقوعه حتى وقت زواله [145].

الخاتمة

من خلال البحث تبين لنا بعض الحقائق التاريخية الخاصة بالموضوع تمثلت بما يلي:

ـــ حظيت مدينة النجف خلال تلك المرحلة باهتمام المسؤولين في الحكومات العراقية المتعاقبة، بسبب طابعها الديني فضلا عن دورها الاقتصادي المهم.

ـــ ساهمت مدينة النجف بدور مهم برفد الاقتصاد العراقي المحدود الموارد خلال تلك المرحلة اقتصادي، من خلال الموارد الدينية (كالزيارات، والخمس، خيرية أودة) اضافة الى الموارد التجارية والصناعات الشعبية النجفية.

ـــ شهدت النجف خلال تلك المرحلة تطورات عمرانية وخدمية واضحة في مجال توسع مناطق المدينة السكنية والخدمية وتوسع وتعبيد الطرق الداخلية والخارجية، وبخاصة في عهد ادارة قائم مقامها (صالح حمام 1936ـــ 1939)، الا ان التطورات كانت على حساب جانبا من تراثها الاثاري في مراحل تاريخية سابقة.

ـــ شهدت النجف خلال تلك المدة أيضا مشاريع خدمية مهمة (الماء والكهرباء)، بمبادرات خاصة من التجار العراقيين والايرانين، بسبب المكانة الدينية للمدينة ثم جاءت مبادرة الحكومة في وقت سابق.

المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق المنشورة:

1. محمود فهمي درويش وآخرون, دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960, بغداد, مطبعة الحكومة, 1960.
2. دليل التلفونات للواء كربلاء(كربلاء, النجف, الكوفة, ناحية العباسية, عين التمر), النجف, 1953.
3. المديرية العامة لتربية محافظة النجف , قسم التخطيط التربوي(الدليل الاحصائي), النجف2006 .

ثانيا: الرسائل العلمية الجامعية:

1. علاوي عباس العزاوي, الشيخ جعفر باقر محبوبة, وكتابه ماضي النجف وحاضرها (دراسة تحليلية), رسالة ماجستير(غير منشورة), قُدمت الى كلية الآداب, جامعة الكوفة, 1997.
2. عدي حاتم عبد الزهرة, حركة التيار الاصلاحي النجفي 1908- 1932, رسالة ماجستير(غير منشور غير منشورة) قُدمت الى كلية الآداب, جامعة الكوفة, 2002.

---

[141](141) ينظر: الهاتف، العدد (80)، السنة (3)، في 2 تموز 1937 ، كذلك ؛العدد (168)، السنة (5)، في 30 حزيران 1939.

[142](142) ينظر: الهاتف، العدد (194)، السنة (5)، في(1ك1 /1939 .

[143](143) الهاتف، العدد(107)، السنة (3)، في 21 ك2/ 1938.

[144](144) كان موقعه عند منتصف سوق محلة (الحويش). اذ كان يربط محلة (العمارة) بمحلة (الحويش) ونتيجة لقدم حالة ذلك الزقاق، تم تثبيت إسمه في الطابو تحت اسم (الزقاق الجايف). ينظر: الهاتف، العدد (173)، السنة (5)، في 30 حزيران 1939.

[145](145) ينظر: الهاتف، العدد (123)، السنة (4)، في 27 مايس 1938، كذلك ؛ العدد (166)، السنة (5)، في 12 مايس 1939.

3. هلال كاظم الشبلي، مجلة الغري ودورها (الثقافي- السياسي) في العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، رسالة ماجستير(غير منشورة) قدمت الى قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، 2005.
4. مشتاق طالب حسين، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية1929- 1933، رسالة ماجستير(غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001.

ثالثا: الكتب العربية:

1. أبي عبد الله محمد بن بطوطه، رحلة بن بطوطة، ج1، بيروت، 1987.
2. جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها, الجزء الأول, الطبعة الثانية, النجف, 1958.
3. حيدر صالح المرجاني، النجف قديماً وحديثاً, الجزء الثاني, بغداد, 1988.
4. حيدر نزار عطية، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، الطبعة الأولى, النجف، 2007.
5. سعاد خيري، من تاريخ الثورة المعاصرة في العراق 1920ـــ 1958، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد 1987.
6. سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات العراق، بغداد، 1970.
7. طالب علي الشرفي، النجف عاداتها وتقاليدها, الطبعة الأولى, بيروت, 2006.
8. علي عباس عبد الحسين، دليل بلدية النجف، مطبعة المواهب، النجف، 1999.
9. كارتسن نيبور، مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة سنة 1765، ترجمة سعاد العمري، بغداد، 1955.
10. كامل سلمان الجبوري، موسوعة تاريخ الكوفة الحديث من عام1860- 1973، الجزء الأول، الطبعة الأولى، النجف، 1974.
11. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 1987.
12. ليدي درور، في بلاد الرافدين صور وخواطر، تعريب فؤاد جميل، الطبعة الأولى، بغداد1961.
13. محسن الأمين, اعيان الشيعة, الجزء52, بيروت, دار التعارف, 1986.
14. محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى دراسة في نشأتها وعلاقاتها الأقليمية, بغداد, 1982.
15. محمد حسين كاشف الغطاء، في السياسة والحكمة، جمع وتعليق عبد الحليم كاشف الغطاء، بيروت 1988.
16. محمد علي كمال الدين، ذكرى السيد عيسى الى كمال الدين، بغداد،1957.
17. محمد علي جعفر التميمي, مشهد الأمام او مدينة النجف, الجزء الثاني, الطبعة الأولى, النجف, 1953.
18. موسى جعفر العطية (د), ارض النجف التاريخ والتراث الجيولوجي والثروات الطبيعية, الطبعة الأولى, النجف 2006.
19. ناجي وداعه الشريس، لمحات من تاريخ النجف الأشرف, الجزء الأول، النجف, 1973.

رابعا: المخطوطات والمقابلات:

1. كاظم محمد علي شكر، الحقيبة النجفية، مخطوطة محفوظة في مؤسسة آل كاشف الغطاء, بالرقم (1881), 1997.
2. كاظم محمد علي شكر، الصناعات والمهن الشعبية في النجف، (مخطوطة)، محفوظة في مؤسسة كاشف الغطاء، رقم (731)، 1993.
3. طالب علي الشرفي، باحث نجفي, مقابلة خاصة, النجف, في 17 تشرين الثاني 2006.
4. هاشم الزكي، حفيد أحمد الزكي, مقابلة خاصة, النجف, في7 تموز 2007.

خامسا: الصحف والمجلات:

1. الراعي(صحيفة ـــ النجف)، الأعداد: (5، 6، 8، 19، 23، 24، 28، 32، 38، 102) للسنوات: (1934، 1935، 1937).
2. العندليب، (صحيفة ـــ بغداد)، العدد (38)، في 25 كانون الثاني، 1936.
3. الهاتف (صحيفة ـــ نجف) الأعداد: (11، 75، 77، 79، 80، 81، 85، 87، 91، 96، 97، 102، 107 ، 120، 121، 123، 126، 128، 129،114، 141، 142، 145،144، 148، 149، 151، 155، 158، 166، 168، 169، 170، 173، 176، 179، 180، 181، 183،182 ، 188، 189 ، 190، 194، 196، 197، 200، 202 203، 205، 206، 249)، للسنوات: (1937، 1938، 1939، 1940.
4. آفاق نجفية، (مجلة دورية)، العدد (1)، 2006.
5. آفاق نجفية، العدد (2)، 2006.
6. الاعتدال، (مجلة ـــ النجف) العدد (4)، في أيلول 1934.
7. الاقتصاد، العدد (36)، في 3 تشرين الأول1934.
8. الاقتصاد، العدد (41)، في 7 تشرين الأول 1934.
9. الاقتصاد (مجلة)، العدد(42)، في 15 تشرين الثاني1934،
10. الاقتصاد، العدد (45)، في 6 كانون الأول 1934.
11. الغري:(مجلة ـــ النجف)، الاعداد: (2،1، 3 ، 5، 7 ،9، 13،11، 14، 15) /آب، أيلول، تشرين الأول, تشرين الثاني/ 1939. والاعداد:(19، 21، 26، 32، 33) شباط، آذار، حزيران، كانون الثاني/ 1940.